مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد الحادي والعشرون، يونيو 2014م

مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في أفريقيا

نظرة جغرافية

د. الصادق محمود عبد الصادق*

مقدمة

شهدت القارة الإفريقية فترات عصيبة من أشكال السيطرة والاستعمار والقمع سواءً كان ذلك من الخارج، والمتمثل في تنافس القوى الكبرى حول خيرات هذه القارة، أو من الداخل ممثلاً في الأنظمة السياسية الحاكمة، والتي يغلب الاستبداد والدكتاتورية على معظمها.

فمنذ القرن الخامس عشر جاء المستعمر الأوروبي إلى القارة لاستغلال خيراتها فنشطت تجارة العاج والذهب والعبيد والمحاصيل الزراعية الاستوائية والمدارية، وخير دليل على ذلك الحصون التي بنوها لتجميع هذه المنتجات والعبيد على سواحل غرب إفريقيا لممارسة تجارتهم الرائجة في تلك الفترة، وقد نقل العبيد الأفارقة عبر المحيط الأطلسي في سفن شحن البضائع بأعداد كبيرة، وقد استخدموا كعبيد لتعمير العالم الجديد منذ ذلك الوقت، كما تم نقل المنتجات الزراعية المدارية والاستوائية إلى أوروبا.

وبعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا بدأت تتكالب الدول الكبرى وخاصةً

* جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم، قسم الجغرافيا.

في أواخر القرن التاسع عشر، وذلك للسيطرة وتقسيم القارة فيما بينها، بهدف نشر التقدم ونبذ التخلف وتنمية مناطق ودول القارة المتخلفة، إلا أن ذلك كان من أهم الأسباب التي ساهمت في زيادة تخلف القارة الإفريقية، وبالتالي شعرت شعوب القارة بالهيمنة والاستغلال والاستعمار والسيطرة على مواردها، وبدأت منذ منتصف القرن العشرين في التحرر والاستقلال من هذه الهيمنة والاستعمار.

وبعد الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة في ظل وجود قطبين، بدأ التنافس لزيادة نفوذ كلاً منهما في القارة السمراء محل القوى الأوروبية السابقة، حيث بدأت المنافسة بتكبيل الدول الإفريقية بالديون والقروض لتصبح تابعة لهذا أو ذاك، بينما شركات هذه الدول تنخر في ثروات القارة الإفريقية، وبعد نهاية الحرب الباردة بدأت الدول الكبرى في تهميش القارة الإفريقية، وضعفت نسبة المعونات والمساعدات والقروض الموجهة إلى القارة بقصد دعم التنمية في القارة حتى منتصف التسعينيات، حيث ظهرت قوى جديدة إضافة إلى الولايات المتحدة وفرنسا متمثلة في الصين واليابان وغيرها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وبدأت مرة أخرى في التسابق بواسطة شركاتها واستثماراتها في هذه القارة، كما أن هناك أشكالاً أخرى للسيطرة والقمع والتسلط داخل دول القارة نفسها متمثلة في الأنظمة السياسية التي تحكم في القارة، والتي يغلب عليها الاستبداد والدكتاتورية والتسلط على شعوب القارة الفقيرة، والتي ترزح تحت نير الفقر والمرض والتخلف، الأمر الذي جعل من القارة ودولها من أفقر القارات في العالم أو أقلها نمواً وتقدماً.

وفي هذه المقالة سنلقي الضوء على مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية بشيء من الإيجاز وبنظرة جغرافية لمحاولة الوصول إلى التعرف على أهم أسباب تخلف القارة وشعوبها، وتعتر عمليات التنمية فيها مقارنة بالقارات الأخرى، في الوقت الذي تزخر فيه القارة بالثروات الطبيعية التي حباها الله بها عن بقية العالم.

أولاً: مقومات التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية

هناك العديد من المقومات والعوامل التي يمكن أن تساهم في التنمية

الاقتصادية للقارة الإفريقية، ويمكن تقسيمها إلى مقومات طبيعية وبشرية كما يلي:

1. المقومات الطبيعية

تساهم الظروف الطبيعية بشكل كبير في مساندة الخطط التنموية بصفة عامة، ومن هذه الظروف الموقع والمساحة والمناخ والثروات الطبيعية النباتية والحيوانية والمعدنية، فكل هذه المقومات تعتبر عوامل مساعدة لعمليات التنمية المختلفة في أي مكان، إذا تم التعامل معها واستغلالها الاستغلال الأمثل، ومن هذه المقومات ما يلي:

أ. **موقع القارة الإفريقية ومساحتها بالنسبة للعالم:** تحتل القارة موقعاً إستراتيجياً بين قارات العالم، وهي بهذا تطل على أهم المسطحات المائية التي توجد فيها أهم الطرق الملاحية التي تربط بين مناطق العالم، كما أن القارة تشرف على أهم الممرات العالمية مثل مضيق باب المندب وأخدود البحر الأحمر وبرزخ السويس، بينها وبين القارة الآسيوية، والبحر المتوسط ومضيق تونس صقلية ومضيق جبل طارق بينها وبين أوروبا، كما تشرف القارة على المحيط الأطلسي من ناحية الغرب، والذي يفصلها عن الأمريكتين، وبحر العرب والمحيط الهندي من ناحية الشرق، بينها وبين استراليا، ولا يعد البحر المتوسط والبحر الأحمر فواصل طبيعية كبيرة بقدر ما هي وسائل اتصال داخلية بينها وبين هذه القارات. انظر الخريطة المرفقة.

كما تتوسط القارة نصفي الكرة الأرضية، حيث أن خط الاستواء والمدارين يمران بها، وبالتالي فهي تمتد شمالاً إلى دائرة عرض 37° شمالاً، و35° جنوباً، أي أنها تمتد في نصفي الكرة الأرضية الشمالي والجنوبي بمسافة متقاربة، كما أنها تمتد من خط طول 20° غرباً إلى خط طول 60° شرقاً تقريباً، ولذلك فإن خط الطول الأساسي يمر بجزئها الغربي، وعليه فإن معظم خطوط الشبكة الجغرافية الأساسية تمر بها.

وبالتالي فإن هذا الموقع الاستراتيجي للقارة من شأنه التأثير إيجابياً على النهوض بالتنمية الاقتصادية المتوازنة في مختلف المجالات بين أقاليم القارة،

وذلك نظراً للعلاقة المكانية بينها وبين مراكز الثقل الحضارية والاقتصادية العظمى في القارات الأخرى، وكذلك بينها وبين المسطحات المائية والمنافذ المهمة في التجارة الدولية بين مختلف المناطق في العالم، الأمر الذي يكسب القارة الإفريقية بهذا الموقع أهمية كبيرة، ويسهل اتصالها ببقية قارات العالم، وهذا ما يشجع على قيام الأنشطة الاقتصادية المهمة داخل هذه القارة، وبالتالي تستطيع الوقوف والمنافسة والاحتكاك ومجاراة العالم الآخر لكي تنمي قدراتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية[1].

1- صلاح الدين الشامي، التنمية الجغرافية دعامة التخطيط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000م، ط2، ص198 - 210.

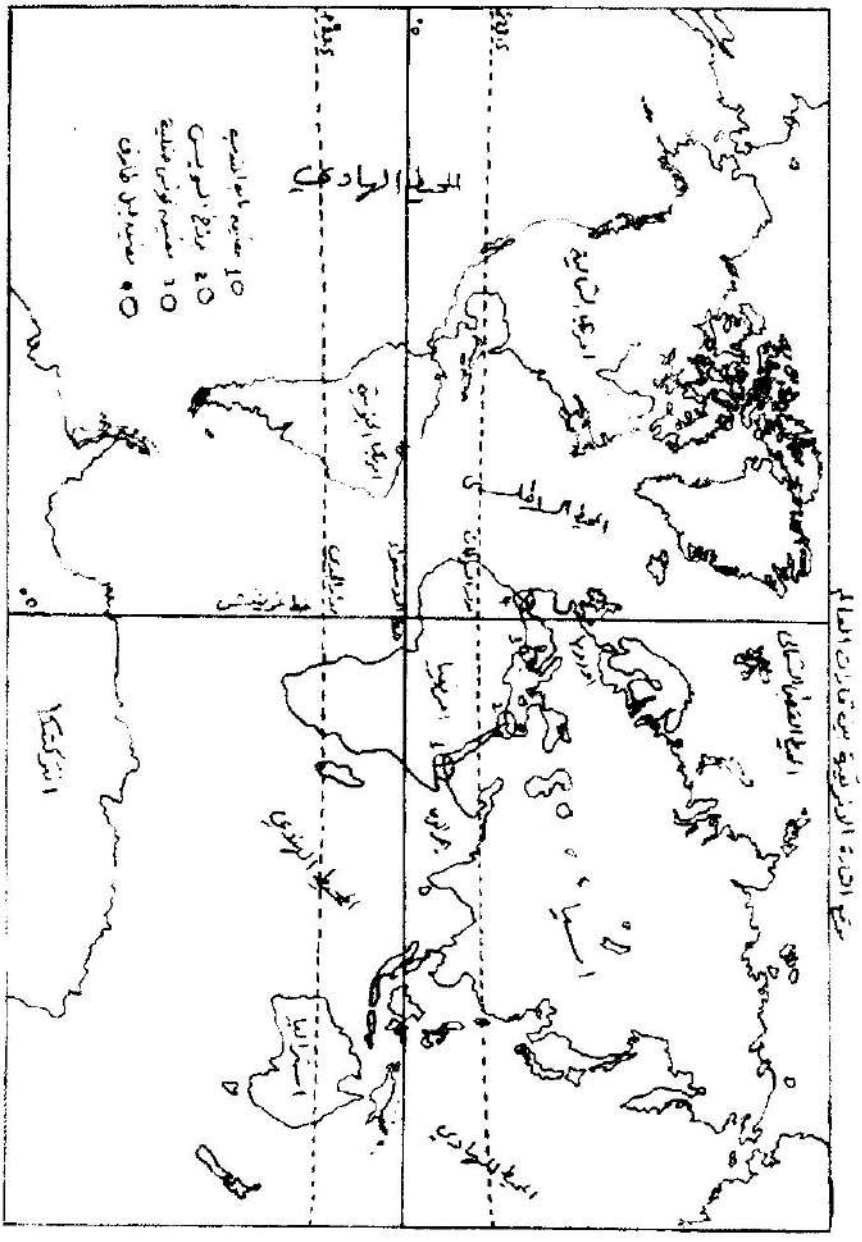
الوطن العربي
البحر الأبيض المتوسط
البحر الأحمر
الخليج العربي
البحر الأسود
البحر الأدرياتي
البحر الأيوني
البحر الأيجي
البحر الأسود
البحر الكاسبي
البحر الأحمر
البحر الأبيض المتوسط
البحر الأسود
البحر الأدرياتي
البحر الأيوني
البحر الأيجي
البحر الكاسبي

أما عن مساحة القارة الإفريقية فإنها تأتي في المرتبة الثانية بعد قارة آسيا، حيث تصل مساحتها إلى نحو 30 مليون كم^2، وتتجسد أهمية هذه المساحة في كونها حاوية للكثير من الثروات الطبيعية التي وهبها الله لهذه القارة والمتمثلة في المساحات الصالحة للزراعة والغابات الطبيعية المنتشرة فيها، إضافة إلى الثروات الحيوانية البرية والبحرية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة ... إلخ.

وكل هذه الخصائص الطبيعية التي تتميز بها القارة لا تشكل أي عائق أمام تنمية القارة وتطورها، لا بل على العكس من ذلك فهي مؤشرات وعوامل داعمة لمجمل عمليات التنمية كونها تشغل هذا الحيز من العالم، وتشرف على أهم منافذه المهمة في الملاحة العالمية، كما أنه لا توجد فواصل طبيعية بين أجزاء القارة بالشكل الذي يمنع اتصالها بعضها مع البعض باستثناء الحدود المصطنعة بين دولها، والذي وضعها الاستعمار الخارجي وفقاً لرغباته وأطماعه.

ب. **المناخ:** يعد المناخ من العوامل الطبيعية التي لها علاقة بتوزيع الغطاء النباتي والحيواني والتربة في الأقاليم المختلفة، ونتيجة لموقع قارة إفريقيا فإن معظم أراضيها تقع ضمن المنطقة الحارة، فيما عدا الأطراف الشمالية والجنوبية التي تنتمي إلى المنطقة المعتدلة، وهذه الوضعية سمحت بتعدد الأقاليم المناخية وبالتالي الغطاء النباتي والحيواني والتربة بين أقاليم القارة المختلفة، ابتداءً من الإقليم الاستوائي وسط القارة حول خط الاستواء إلى الإقليم شبه الاستوائي والإقليم المداري وشبه المداري إلى الإقليم الصحراوي وشبه الصحراوي وكذلك الإقليم المعتدل الدفيء وإقليم البحر المتوسط والموسمي، وكل إقليم من هذه الأقاليم يتميز بصفات خاصة به.

وهذه الظروف المناخية التي فرضها موقع القارة أدت إلى أشكال مختلفة من الأقاليم الطبيعية والبشرية، مما يتيح المجال لإمكانية التنمية بأشكالها في مختلف أقاليم القارة، وهذه الظروف لا تشكل عائق أمام طريق التنمية، بل على العكس من ذلك فإن التنوع في الغطاء النباتي والتربة والمناخ يزيد من إمكانية فرص التكامل والتعاون بين أقاليمها بدل من تفتيتها، واستغلال الشركات الأجنبية لكل إقليم من أقاليم القارة لوحده، وربط علاقته بالخارج بدل من ارتباطه وتكامله

مع الداخل.

وكل ذلك يؤكد لنا أن المناخ الحار واختلافه في القارة الإفريقية لا يقف في وجه التنمية الاقتصادية. كما يصور لنا ذلك الغرب، فكل جنس من الأجناس البشرية يتأقلم مع بيئته ويستطيع التأثير فيها إيجابياً أو سلبياً لتحقيق مصالحه.

ج. **الثروات الطبيعية:** تتنوع الثروات الطبيعية في القارة الإفريقية باختلاف أشكالها، بالرغم من أن معظم هذه الثروات غير مكتشف، فهي تمتلك 97٪ من احتياطي العالم من معدن الكروم، و85٪ من الاحتياطي العالمي من البلاتين، و74٪ من احتياطي العالم من الذهب و50٪ من احتياطي المنجنيز، و 25٪ من احتياطي العالم من اليورانيوم، إضافة إلى 14٪ من النحاس، و20٪ من الطاقة الكهربائية، و20٪ من احتياطي العالم من النفط، وكذلك 70٪ من احتياطي العالم من الكاكاو، وثلث الإنتاج العالمي من البن، و50٪ من النخيل[2]، ناهيك عن احتياطي البوكسايت والنيكل والرصاص، وما تتمتع به القارة من وفرة في المياه، إضافة إلى إمكانية استغلال الطاقة الشمسية على نطاق واسع في القارة.

ومع ذلك فإن معظم الدراسات والأبحاث تشير إلى إمكانية وجود ثروات كامنة في القارة غير مكتشفة إلى الوقت الحاضر، وعليه فهي تعتبر من القارات البكر الغنية بالثروات الطبيعية، والتي من شأنها أن تساهم بشكل كبير في دعم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة، ولكن هذه المساهمة لا تقتصر فقط على تصدير هذه الثروات والمواد الخام على حالها كما هو موجود في الوقت الحاضر، والاعتماد على ذلك الأسلوب فقط لتبديل الوضع الاقتصادي، بل لابد من استغلالها بشكل اقتصادي ومرشد، والعمل على خلق تنمية مستدامة متوازنة تعتمد على الموارد المتجددة بدل من الاعتماد على الموارد النافذة والمحدودة بشكل كبير، حيث أن ذلك يمثل عائقاً من عوائق التنمية الاقتصادية في

2- منظمة الوحدة الإفريقية، خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا، 1980-2000م، ص2، عن الموقع الإلكتروني www. moqatel. com . توفيق المسطر، المستقبل البيئي للقارة الإفريقية، الهيئة العامة للبيئة، مجلة البيئة، العدد 23، 2004م، طرابلس، ص11.

القارة الإفريقية.

فالدول النامية التي تعتمد اعتماداً كلياً على تصدير هذه الموارد المحدودة أو استغلالها المفرط سواءً كان في قطع الغابات أو أنهاك التربة الزراعية والمراعي دون إتباع الأساليب العلمية التي تحافظ على هذه الثروات، وبالتالي زيادة التخلف والفقر والجهل والمرض في هذه الدول، والسماح للقوى الكبرى من التسلط عليها وإبقائها تحت طائلة الديون بشكل دائم.

2. المقومات البشرية

إضافة للمقومات الطبيعية التي من شأنها أن تساهم في عمليات التنمية الاقتصادية بالقارة الإفريقية، هناك أيضاً مقومات بشرية يمكن أن نتطرق إليها بشيء من الإيجاز كعوامل تساعد على التنمية والتطور الاقتصادي في القارة ومن هذه العوامل ما يلي:

أ. **القوى العاملة:** إن تحقيق أي نوع من أنواع التنمية الاقتصادية المستدامة لا يتأتى إلا بالبشر ومن أجلهم، فهم الركيزة التي يتم بها ومن أجلها تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي والاجتماعي، فالقارة الإفريقية تمتلك إضافة للموارد الطبيعية احتياطياً ضخماً من الموارد البشرية، حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 700 مليون نسمة[3]، إلا أن هذا الاحتياطي يمثل الآن ثقلاً على عمليات التنمية، نظراً لمعدل النمو المرتفع، والمعدل المتزايد للبطالة المقنعة، وارتفاع نسبة الإعالة، ونقص فئات القوى العاملة المدربة، وكذلك المعدل المرتفع لأمية الكبار، وكذلك قصور النظام التعليمي، والافتقار إلى التنسيق بين السياسات وبرامج تدريب القوى العاملة وتمويل التدريب على المستوى الوطني في معظم دول القارة.

فالقوى العاملة المدربة تعتبر مدخلات للأنشطة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية الداعمة لهذه القطاعات، وكذلك التعليم والتدريب بوصفه أداة

3- محمود أبوالعينين، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2001م، ص29.

من أدوات الإنتاج للمهارات والخبرات الفنية الضرورية لجميع القطاعات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية على جميع الأطر، وبما أن ثروة إفريقيا الكبرى تتمثل في مواردها البشرية، فينبغي أن تكون التعبئة الكاملة والاهتمام الشامل والاستخدام النموذجي الفعال للقوى العاملة في جميع أرجاء القارة من أجل التنمية الوطنية والتقدم الاجتماعي.

كما أن التكامل الاقتصادي بين الدول والأقاليم في القارة الإفريقية وتبادل المهارات العلمية والخبرات الفنية بين أبناء القارة أفضل من استيرادها من الخارج، بحيث لابد أن يشكل التعاون والاعتماد الجماعي على النفس بين دول القارة تنمية للموارد البشرية بهدف رفع مستوى المعيشة لجميع سكان القارة، وتوفير الخدمات الأساسية لهم، للقضاء على الجهل والفقر والمرض المتفشي في هذه القارة، وتدعو الحاجة في إفريقيا إلى إعادة ترتيب أولويات التنمية من أجل التشديد على تنمية الموارد البشرية، ليس باعتبارها هدفاً للتنمية فحسب، وإنما أيضاً باعتبار الإنسان هو المالك الحقيقي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والحريص عليها، وهو الذي يوفر ويستخدم في الوقت نفسه المحصلة النهائية الناتجة عن جميع جهود التنمية، وتتطلب تنمية الموارد البشرية في إفريقيا عملاً إيجابياً مستمراً إذا أريد له أن يؤدي دوره السليم في تأمين بقاء القارة على طريق التنمية وتقدمها.

ب. **التجمعات الإقليمية:** بالرغم من الظروف القاسية التي تعاني منها القارة الإفريقية، والمتمثلة في الفقر والجهل والتخلف والمرض والصراعات الداخلية والتباين في الديانات والقوميات والأجناس، إلا أن هناك بوادر أمل في القارة متمثلة في التجمعات الإقليمية والقارية التي بدأت تتشكل منذ استقلال دول القارة، غير أن الطابع السياسي يغلب على معظم أعمال هذه التجمعات، وعدم استيعاب معظم الدول الإفريقية لمبدأ وجود سلطة فوق سلطة النظام السياسي والقومي للدولة، مما أوجد العديد من التناقضات في المسار الأيديولوجي بين هذه الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية.

وكل هذه التجمعات تسعى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية للقارة، ففي قمة الاتحاد الإفريقي التي عقدت في مدينة سرت بليبيا سنة 2005م، كان الهدف

الرئيسي هو الإسراع نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة للقارة، وفي مؤتمر واجادوجو سنة 2006م حول ترشيد هذه التجمعات القائمة ثم اقتراح عملية دمج هذه التجمعات، وتم اعتماد ثمانية تجمعات وهي تجمع الكوميسا Comesa، والسادك Sadc، والايكواس Ecowas، والسين صاد Cen Sad، والايكاس Eccas، والإيجاد Jgad، واتحاد المغرب العربي UMA، وتجمع شرق أفريقيا EAC، مع إبراز دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق التكامل والتنسيق بين هذه التجمعات، كما أن هناك دعوات إلى تحويل المفوضية الإفريقية إلى سلطة سياسية للقارة في قمة سرت 2009م، والتسريع في انطلاق الولايات المتحدة الإفريقية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد أسهمت هذه التجمعات بالرغم من مشاكل القارة المختلفة في تحقيق العديد من النجاحات، فاستطاعت مجموعة الكوميسا مثلاً خلق سوق مشتركة في جنوب القارة، كما أسهمت مجموعات أخرى في تحقيق نجاح مشروعات مشتركة في مجال السدود والطاقة والملاحة البحرية، وفض النزاعات، وإيصال المساعدات والأغذية والأدوية للمناطق التي تحتاج إليها في القارة، والقارة بحاجة ملحة إلى الجهود المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أقطارها، والمهم هنا أن جميع الأنظمة السياسية وشعوب القارة تسعى في كل المناسبات إلى دعم هذا التوجه الذي بواسطته يمكن الوصول إلى تحفيز التنمية الاقتصادية في معظم أرجاء القارة، وفقاً لمعاهدة أبوجا 1991م، وإعلان سرت 2005م بخصوص الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وتسريع العمل نحو تحقيقها وصولاً إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية للقارة بصفة عامة.

ج. **ظروف الحياة المتشابهة**: إن معظم شعوب القارة الأفريقية تعيش في مستويات متقاربة من ظروف العيش، كما أنها اشتركت معظمها في المعاناة خلال فترات الاستعمار الأجنبي، إضافة إلى الفقر والجهل والتخلف والمرض وتراكم الديون والتبعية الاقتصادية للمستعمر السابق، كما أن أشكال الحكم والفساد الذي تعاني منه القارة والعالم النامي بصفة عامة، باستثناء بعض القيادات التي تسعى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية وتحرير الإنسان الإفريقي، وتطلعاتها إلى تحقيق التكامل لتصبح القارة معتمدة على نفسها، كل ذلك له بالغ الأثر

في تنشيط معظم شعوب القارة إلى السعي بقوة إلى تحقيق التكامل الاقتصادي لإنجاح عمليات التنمية في جميع دول القارة.

كما أنه نتيجة لهذا التشابه في ظروف معظم دول القارة حدث نوع من التقارب والتنسيق العسكري واللوجستي بين دول القارة والقوى العالمية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار ما يعرف بالحرب على الإرهاب خصوصاً بعد سنة 2001م، ولقد تم دعم القوات الأفريقية المشتركة التابعة لتجمع الايكواس لتهدئة النزاعات في سيراليون وليبيريا، بالإضافة إلى تدخل القوات الأفريقية لحفظ السلام في السودان والصومال، والمناطق التي توجد بها الصراعات السياسية والقبلية حالياً.

وتمر معظم الدول الأفريقية بمرحلة انتقالية من النظم العسكرية ونظام الحزب الواحد إلى التعددية المنتخبة، ولا تزال معظم الدول الأفريقية غير قادرة على الفصل بين العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية، مما يشكل عرقلة للتعاون داخل بعض التجمعات مثل تجميع المغرب العربي، وتجمع السين صاد وغيرها.

وكل الظروف السابقة الذكر من شأنها أن تدعم الوحدة الاقتصادية الأفريقية لتكوين سوق مشتركة وعملة واحدة تستطيع المنافسة في السوق العالمية، كما أن تحقيق نوع من التبادل التجاري بين دول وتجمعات القارة من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية داخل القارة، بالرغم من غزو الشركات الأجنبية وتفضيل الشركات الأفريقية التعامل معها على أن تتعامل مع نظيراتها داخل القارة.

وعموماً فإن كل ما تم ذكره عن المقومات الطبيعية والبشرية للتنمية الاقتصادية بالقارة الأفريقية هو واقع تتصف به القارة، فضخامة الموارد الطبيعية والبشرية التي تعتبر من خصائص هذه القارة هو ما دعا القوى الاستعمارية بأشكالها المختلفة إلى السيطرة على القارة، وتقسيمها لاستغلال هذه الثروات، وتكبيلها بالديون والقروض من أجل بقائها تابعة، وغير قادرة على التحرر وتحقيق التنمية الحقيقية لجميع دولها، والدليل على ذلك أن حجم التبادل التجاري والاقتصادي والخبرات الفنية المدربة بين دول هذه القارة، أقل بكثير من حجم

التبادل بينها وبين دول القارات الأخرى.

ولقد أدى ذلك إلى ارتباط اقتصاد الدول الأفريقية باقتصاد الدول التي كنت تستعمرها وتبعيته لها، وكل ذلك نتيجة طبيعية للظروف السياسية الاستعمارية التي مرت بها دول القارة، وما ارتبط بها من ظروف اقتصادية بعد الحروب الكبرى الأولى والثانية، وبالرغم من انتهاء فترة الاستعمار إلا أن شكله الاقتصادي لازال جاثماً على القارة، وهي تحاول بكل جهدها التحرر منه، وكلما بقي هذا النوع من الاستعمار كلما زاد الفقر والجهل والمرض، وقلت ثروات القارة، وهذا ما يقف في طريق التنمية بالقارة.

إن إثارة المنازعات وإحياءها وتهويل الصراعات داخل القارة من الأمور التي تتذرع بها الدول الاستعمارية، كما في السودان والصومال وأثيوبيا وإرتريا وموريتانيا ومشكلة الصحراء الغربية [ ] الخ، وذلك للتدخل في القارة واعتبارها غير قادرة على حل مشاكلها بدون تدخل هذه القوى الكبرى، كل ذلك من شأنه الإبقاء على القارة رهينة لإرادة هذه القوى، واستغلال ثرواتها بأكبر قدر ممكن.

ثانياً: معوقات التنمية الاقتصادية في أفريقيا

بالرغم من امتلاك القارة الأفريقية لمقومات النمو والتنمية الاقتصادية والتطور كما أسلفنا، إلا أن هناك الكثير من المعوقات التي تعترض طريق التنمية والنمو الاقتصادي وتمنعها من اللحاق بركب التطور والنجاح، وتتعدد هذه المعوقات فمنها ما هي طبيعية ليس للإنسان يد في حدوثها، ومنها ما هي اقتصادية، متمثلة في الأوضاع المختلفة والمعتمدة في أغلبها على تصدير المواد الخام الطبيعية بأشكالها المختلفة، وهذا ما يجعلها عرضة لعدم الاستقرار، ورهنية للتقلبات في الأسعار العالمية، وتحكم الدول الصناعية الكبرى، ومنها ما هي اجتماعية أشكالها تتضح في انتشار الأمية والفقر والمرض والجهل وانتشار الفساد، ومنها السياسية وتتضح في أنظمة الحكم الدكتاتورية وحكم الحزب أو الفرد الواحد وتهميش البقية، وبنظرة جغرافية نستطيع تقسيم معوقات التنمية في القارة الأفريقية إلى ما يلي:

1. المعوقات الطبيعية

تتمثل هذه المعوقات في العديد من الظروف الطبيعية التي ليس للإنسان يد في تكوينها أو فعلها، ولكن يمكنه التعامل مع الطبيعة في ظلها، وتكييف ظروف حياته مع هذه الأوضاع الطبيعية، ومن هذه العوامل:

أ. **التضاريس**: تشكل الهضاب معظم تضاريس القارة الأفريقية، وهي في مجملها متوسطة الارتفاع، وتختلف تكويناتها من مكان إلى آخر، كما توجد الجبال بأنواعها، حيث تشكل مرتفعات أطلس معظم التكوينات الإلتوائية شمال غرب القارة، بينما توجد المرتفعات الإلتوائية في جنوب القارة بإقليم الكاب، كما تشكل المرتفعات المنتشرة في شرق القارة التكوينات البركانية، إضافة إلى وجود المرتفعات الانكسارية في شمال شرق القارة حول الأخدود الأفريقي العظيم، كما تنتشر وسط الصحراء الكبرى التي تغطي معظم النصف الشمالي من القارة العديد من المرتفعات القديمة مثل تيبستي والأحجار ودارفور وتاسيلي.

أما عن السهول بأنواعها فإنها قليلة وتتصف بالضيق، بالإضافة إلى أن سواحل القارة تكاد تخلو من التعاريج والتسنن وأشباه الجزر، كما أن الرف القاري حول أفريقيا يتصف بالضيق نسبياً أيضاً، وكل هذه الظروف لسطح القارة لا نعرضها لغرض العرض فقط، وإنما لكي نبين علاقتها بالتنمية الاقتصادية، وأثرها كعوائق طبيعية لعمليات التنمية، فلا يستطيع أحد إغفال ما للتكوينات الجبلية والانحدارات الفجائية لهضاب القارة والمساحات الصحراوية الجافة من أثر على عمليات ربط المناطق بعضها مع بعض، وإنشاء الطرق والجسور والكباري والسدود، وخاصة في دول فقيرة ومتخلفة مثل الدول الأفريقية.

وكل ذلك كان حائلاً دون ربط دول القارة مع بعضها البعض، في حين فاق فيه ارتباط أقاليم القارة المختلفة بالخارج، نظراً لأن هذا الربط يحتاج إلى تكاليف عالية ورأس مال من هذه الدول يزيد منه ظروف السطح المذكورة والتي تقف حائلاً دون ذلك، كما أن قلة التعاريج وأشباه الجزر على سواحل القارة جعل من الصعوبة بمكان إيجاد مواقع لمرافئ جيدة ومحمية على غرار القارات الأخرى،

وبالتالي فإن إنشاء هذه المرافق يحتاج إلى تكاليف عالية تفرضها الشركات الأجنبية على دول القارة لإنشاء هذه المرافق.

ومن الخصائص التضاريسية التي تتصف بها سواحل القارة أيضاً ضيق الرف القاري حولها، وعليه فإن مصادر الغذاء للأحياء البحرية محدودة، وبالتالي فإن المصائد تقل نسبياً على معظم سواحل القارة، نتيجة لقلة مصادر الغذاء للأسماك، ويتراوح بعد الرف القاري على معظم سواحل القارة بين 24-32كم[4]، وفي بعض الأحيان يصل إلى واحد كيلومتر فقط، وكل هذه الظروف تحتاج إلى زيادة فهم لتوضع في استراتيجيات الدول الأفريقية والتعامل مع هذه الظروف الطبيعية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور لكل دول القارة.

ب. **المناخ:** تقع معظم أراضي القارة الإفريقية كما ذكرنا سابقاً في المنطقة الحارة، وبالتالي فإن المناخ يتصف بارتفاع درجات الحرارة في معظم أراضيها، مما يزيد من نسبة التبخر، وخاصة في نصفها الشمالي، والذي يعتبر أكثر تطرفاً وجفافاً من النصف الجنوبي، ونتيجة لتلك الظروف كانت الصحراء والجفاف من العوائق المناخية الرئيسية لعمليات التنمية في تلك المناطق، وإنشاء البنى التحتية والتواصل بين دول القارة شمال الصحراء وجنوبها، نتيجة لارتفاع درجات الحرارة والجفاف وقلة الأمطار والغطاء النباتي والتربة الصالحة للزراعة.

وللمناخ دوراً في تشكيل التربة، كما أن له دوراً في توزيع النبات والحيوان وتحديد صورة النشاط البشري، فبسبب الظروف المناخية القاسية في المناطق الاستوائية والمدارية التي ترتفع فيها درجات الحرارة والرطوبة، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة لهذه الظروف مثل انتشار دبابة تسي تسي التي تسبب مرض النوم، والملاريا في المناطق المدارية الرطبة مما يؤثر على وجود الحيوانات، وبالتالي على تزويد التربة بالسماد العضوي مما يقلل من أهميتها وجودتها للزراعة.

4- جودة حسنين جودة، جغرافية أفريقيا الإقليمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م، ص58.

كما أن كثرة الأمطار طول العام في تلك المناطق أدى إلى عملية غسيل التربة وارتفاع نسبة الملوحة في كثير من مناطق القارة، إضافة إلى عوامل التعرية المختلفة، وكل تلك العوامل الطبيعية لها دور كعائق لعمليات التنمية، خاصة وأن معظم دول القارة فقيرة، ولا تمتلك رأس مال لمكافحة هذه العوائق بمفردها دون تدخل الدول الأجنبية التي تستغل خيراتها، حيث تتعرض بعض أقاليم شمال غرب القارة مثلاً إلى التعرية المائية والهوائية لتزيل الطبقة السطحية من التربة، فتجرف حوالي 900 هكتار يومياً[5]، مما يزيد من الجفاف الفسيولوجي وانخفاض أهمية التربة وصلاحيتها للزراعة وإشاعة التصحر.

ومن الأمثلة على التدهور البيئي والتغير المناخي، انتشار التصحر في العديد من البلدان الأفريقية، ففي السودان مثلاً تبين أن متوسط تقدم الصحراء إلى الجنوب يبلغ حوالي 9 كم سنوياً[6]، حيث يشكل التدهور البيئي وفقدان التوازن الايكولوجي تحدياً كبيراً أمام عمليات التنمية في أفريقيا، فالتغير المناخي من سنة إلى أخرى أدى إلى قلة الأمطار وتذبذبها في كثير من أقاليم القارة، مما زاد من توسع الصحراء، فهناك أكثر من 80٪[7] من أراضي القارة الجافة تواجه موجة التصحر الحاد والمتوسط بشكل كبير.

وفي الواقع أن كل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ستزداد تفاقماً إذا استمر إهمال البعد البيئي، ولن يتحقق أي نجاح في عمليات التنمية المستدامة في ظل تجاهل الاعتبارات البيئية، وعدم مقاومة الظروف المناخية المتمثلة في عمليات التعرية والجرف للتربة وازدياد نسبة التصحر، وعدم توفير كل احتياجات عمليات التنمية بشكل يتلاءم مع بيئة وطبيعة القارة الأفريقية.

5- نجاح قدور، أفريقيا وإستراتيجية مكافحة التصحر في ظل الاتحاد الأفريقي، مجلة دراسات، طرابلس، العدد (12)، 2003م، ص86.

6- نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

7- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية في أفريقيا وتحدياتها في القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات، طرابلس، العدد (10)، 2002م، ص180.

2. المعوقات البشرية

ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى قسمين داخلية و خارجية كما يلي:

أ. **المعوقات الداخلية:** وهي عوائق من داخل القارة الإفريقية، حيث تتمثل في النمو الديموغرافي السريع، والصراعات السياسية والحروب الأهلية، والجهل والفقر والمرض والفساد.

إن الكثافة السكانية المتزايدة في القارة الأفريقية دون أي برامج فاعلة لتنظيمها والسيطرة عليها هي من أهم هذه العوائق البشرية التي تعيق التنمية بصفة عامة، وهذا شأن معظم الدول المتخلفة والنامية، علماً بأن هذه الزيادة السكانية الكبيرة يرافقها في كثير من الدول الأفريقية تدني في الرعاية والخدمات الصحية والخدمات التعليمية، مما ترتب عليه انتشار الأمراض والأوبئة في العديد من أقاليم القارة، وعجز هذه الدول على مقاومتها، وتفادي شرورها وأخطارها.

كما أن انتشار الجهل وتزايد نسبة الأمية، وخاصة في معظم دول جنوب الصحراء، زاد من عرقلة عمليات التنمية في القارة، فالاستغلال المفرط في قطع الغابات مثلاً وإتباع أسلوب الزراعة الدائمة غير المنتظمة والرعي الجائر والحرائق، كل ذلك ساهم بشكل ملحوظ في ازدياد نسبة التصحر وانخفاض إنتاجية التربة، نتيجة لزيادة ملوحتها بسبب إنهاكها، وارتفاع نسبة التلوث، وكل هذه العوامل هي من صنع البشر أدت إلى تدهور البيئة الأفريقية، وهناك دول تعرضت مساحات منها إلى ذلك مثل جنوب أفريقيا وبتسوانا وزيمبابوي وكينيا[8] ... إلخ، وتعد القارة الأفريقية من أفقر قارات العالم وأقلها تطوراً والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الديموغرافية التي تؤكد ذلك.

8- عبد القادر المحيشي وآخرون، جغرافية القارة الأفريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، 2000م، ط1، ص95.

جدول رقم (1)

بعض المؤشرات السكانية لقارات العالم

القارة	النمو ٪	مواليد٪	وفيات ٪	أمد الحياة (سنة)	وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات	صغار السن أقل من 15 سنة ٪	كبار السن أكثر من 60 سنة ٪	نسبة التحضر
أفريقيا	3.2	37	14	51	138	43	4	38
آسيا	1.3	21	8	67	71	30	9	37
أوروبا	0.2-	9	12	74	12	17	20	75
استراليا	1.2	17	8	74	33	25	13	70
أمريكا ش	0.9	13	8	78	8	21	16	77
أمريكا ج	1.4	21	6	40	40	32	8	75
العالم	1.2	21	9	66	79	30	10	47

المصدر: منصور محمد الكيخيا، المتغيرات السكانية والتنمية، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 21-2004/11/22م، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، مجموعة النيل العربية، القاهرة، تحرير سالم أبوعائشة، ميلاد سعد ميلاد، ص296.

من خلال المؤشرات السكانية السابقة يتضح لنا أن قارة أفريقيا هي من القارات الأقل تطوراً، حيث تمتاز بارتفاع معدلات المواليد والوفيات، وكذلك معدل النمو السكاني، والأمر الأكثر وضوحاً هو معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات، حيث يموت في القارة 138 طفلاً أقل من خمس سنوات من كل ألف طفل أفريقي، وعلى العكس من ذلك فإن أمد الحياة في أفريقيا ينخفض مقارنة بالقارات الأخرى الذي يزيد فيها أمد الحياة باستثناء أمريكا الجنوبية، وهنا مؤشر واضح نستطيع التفريق بواسطته بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة أو الأقل تطوراً، وهذه المؤشرات تنعكس بصورة واضحة على حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودرجة التطور ومستوى المعيشة لسكان القارة.

وبهذا نرى أن أفريقيا لا تزال الأقل تطوراً بين قارات العالم، لأن هذه الزيادة السكانية الكبيرة يرافقها زيادة وضغط على الموارد الطبيعية للقارة، إضافة إلى قلة الرعاية الصحية وتدني التعليم، مما يترتب عليه انتشار الأمراض والأوبئة والجهل والفقر والبطالة، وما يترتب عن ذلك من عنف وصراعات بين القبائل والدول، فالحروب الأهلية والتأخر في مجال التعليم والصحة، إضافة إلى ضعف الميزانيات في كثير من دول القارة باتت من العوائق التنموية، كما أن الفساد يعتبر من المعوقات الخطيرة التي تعاني منها القارة ومعظم الدول النامية.

ومن أمثلة الصراعات الداخلية سواء كانت داخل الدولة الواحدة أو بين الدول الأفريقية ما يحدث الآن (2009م) داخل الصومال وفي موريتانيا وأثيوبيا وإرتريا، والسودان وتشاد، وداخل السودان وكذلك توجد خلافات بين القبائل في شرق ووسط القارة على مصادر المياه والكلأ، وكل هذه الصراعات تقف حجر عثرة في طريق التنمية الاقتصادية بالقارة، وتزيد من إمكانية التدخلات الأجنبية بحجة حل هذه الصراعات، وامتصاص خيرات القارة والبقاء فيها بأشكال جديدة تختلف عن شكل الاستعمار السابق، ولقد شهدت القارة في منتصف التسعينيات ما يقارب من 50٪ من عدد الصراعات الموجودة في العالم، وفي عامي 1998-1999م وصل عدد الصراعات الداخلية في القارة إلى 25 صراعاً، كان من نتائجها وفاة ما بين 2-4 ملايين قتيل، وفي عام 1993م نزح نحو 5.2 مليون لاجئ و13 مليون مشرد في القارة الأفريقية[9].

ونتيجة لهذه الظروف فإن القارة تتميز بعجز واضح في الإمكانيات الداخلية لاستثمار ثرواتها بنفسها، تلك الثروات الضخمة المتمثلة في الثروات المعدنية والغابية والزراعية والحيوانية، وهذه الوضعية من التخلف ناتجة عن العجز الواضح الذي تعاني منه القارة في استثمار هذه الثروات، والقدرة على توظيفها للنمو الاقتصادي وعمليات التنمية المستدامة نتيجة الفقر وانعدام وجود رؤوس الأموال والفساد وانتشار الأمراض والأوبئة في العديد من أقاليم القارة، وعدم القدرة على

9- هالة جمال ثابت، الفقر في أفريقيا خصوصيته وإستراتيجيته واختزاله، مجلة قراءات إفريقية، العدد (2)، 2005م، عن الموقع الإلكتروني www. albayan. magazine. com.

السيطرة التامة عليها.

ومن الأمراض المنتشرة في القارة بشكل كبير ومخيف مرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)، الذي يمثل أحد أهم الأسباب للوفيات في القارة، إضافة إلى الأنواع الأخرى من الأمراض المتوطنة، ونتيجة للفقر والجهل فإن هذه الأمراض تزداد كل سنة وخاصة في الفئات العمرية المتوسطة والصغيرة مما يعيق من عمليات التنمية، وذلك لأن الإصابات المرضية تأتي إلى أكثر الفئات مساهمة في النشاط الاقتصادي، وهي فئة الشباب وصغار السن.

ب. **المعوقات الخارجية**: وهي تتمثل بعدة أشكال منها التدخلات الخارجية والديون والشركات المتعددة الجنسية، وهروب رؤوس الأموال وهجرة الأدمغة، إضافة إلى تهميش القارة، وعندما نتحدث عن التدخلات الخارجية لا نقصد بذلك الاحتلال العسكري السابق، بل أشكال الاحتلال الحديث بواسطة الغزو الثقافي وبناءً عليه الغزو الاقتصادي للقارة، فالتدخلات الخارجية من الدول الكبرى والصناعية داخل الدول الأفريقية أو بينها، وإثارة المشاكل والنزاعات بحجة تطبيق الديمقراطية أو حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب، كل ذلك يزيد من الأحقاد بين الدول الأفريقية، وبالتالي زيادة المشاكل والصراعات وتغذيتها، لتستطيع هذه الدول الدخول إلى القارة بأشكال مختلفة، والهدف الأساسي من دخولها هو توفير المواد الخام لصناعتها، وتهيئة السوق لسلعها ومنتجاتها، بقصد بقاء دول القارة مستهلكة لإنتاج الشركات الغربية، كما أن أطماع هذه الدول سواء كانت الأوروبية أو الآسيوية أو أمريكا تزداد مع ازدياد المشاكل والجهل والفقر في هذه القارة.

كما أن تكبيل هذه القارة بالديون وفوائدها المتزايدة من الأمور التي تزيد من إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ففي أفريقيا جنوب الصحراء ذات المديونية العالية تمتص الديون حوالي 90%[10] من الإيرادات العامة لهذه الدول، ولقد تزايدت الديون الخارجية للدول الأفريقية من حوالي 110 مليار دولار سنة 1980م إلى 350 مليار دولار عام 1998م، إضافة إلى فوائد قيمتها وصلت إلى

10- نوازد عبد الرحمن الهتيي، نفس المرجع السابق، ص181.

86 مليار دولار، وهذا يمثل حوالي 65٪ من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وخلال الفترة من 1982-1992م بلغ متوسط نسبة الذين إلى الناتج المحلي الإجمالي من 51٪ إلى نحو 100٪[11] في دول جنوب الصحراء، ومن ذلك فإن هذه الديون تجهد عوائد الدخل القومي ومخصصات التنمية التي ينبغي أن توجه إلى الاهتمام بالتعليم والرعاية الصحية، والبنية التحتية، مما يزيد من فقر شعوب القارة وتعثر خطط التنمية، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان تدارك هذه الإشكالية والضغط على موارد القارة دون عملية ترشيد، وبالتالي تتباعد المسافة بين الدول النامية والدول المتقدمة، مما يزيد من عبودية شعوب القارة الأفريقية للشعوب الأخرى.

كما أن المساعدات التي تأتي للقارة عن طريق المنظمات الدولية تتبدد نتيجة لانتشار الفساد وسوء الإدارات، وضعف الرقابة في الكثير من الدول الأفريقية، وبالتالي فإن أفريقيا برغم هذه المساعدات وتدفقاتها، إلا أنها لا تزال تضم البلدان الأقل نمواً في العالم، إضافة إلى أنه ما بين 250 - 300 مليون مواطن أفريقي تحت خط الفقر، كما ذكرت التقارير الدولية أن ما يقارب من 61 مليون إنسان أفريقي مهدد بالموت جوعاً في القرن الأفريقي بالرغم من وجود الثروات المختلفة التي تزخر بها القارة.

ومن عوائق التنمية في القارة أيضاً ظهور ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات والتي تمثل التجسيد الحي لظاهرة العولمة، إلا أنها تؤثر بشكل كبير على اقتصاد الدول التي تعمل فيها، وخاصة على أولويات التنمية، وذلك لأنها تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من الأرباح خلال توزيع نطاق استثماراتها، كما تسيطر على عمليات نقل التكنولوجيا وحصرها في المجالات التي تتوافق معها، كما تهدف هذه الشركات إلى عدة استراتيجيات يتمثل الحصول على المواد الخام في مقدمتها بنسبة 60٪، وكذلك فتح أسواق جديدة لها بنسبة 34٪، إضافة إلى

11- خالد إبراهيم المحجوبي، العوائق التنموية في القارة الأفريقية تشخيص وعلاج، عن الموقع الإلكتروني www. greenbookstudies. com.

استغلال الأيدي العاملة الرخيصة بنسبة 6%[12]، وعليه فإن هذه الشركات تمارس صفة الاحتكار للمواد الخام والسوق في هذه الدول بما يؤثر وبشكل مباشر على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول الفقيرة بصفة عامة.

كما أن هناك عائقين يستنزفان قوة القارة الأفريقية ويزيدان من فقدانها الثقة بالنفس، يتمثلان في خروج رؤوس الأموال، وكذلك هجرة الأدمغة الأفريقية إلى الخارج، وكل ذلك يزيد من اعتماد القارة على الخبراء الأجانب، فعن الأولى يتم كل سنة تحويل 15 مليار دولار من القارة إلى الخارج، وهذا المبلغ يعادل نفس قيمة المساعدات الدولية، وبالتالي فإن المساعدات تأتي بنفس السرعة التي تغادر بها رؤوس الأموال إلى البنوك الأجنبية، وتشير الإحصائيات إلى أن نحو 40٪ من المدخرات الأفريقية توجد خارج القارة مقارنة مع 6٪ بالنسبة لشرق آسيا و3٪ لجنوب آسيا، وأيضاً يغادر القارة كل سنة حوالي 70.000 من الكفاءات الأفريقية إلى الخارج، في الوقت الذي يأتي إليها 100.000 خبير أجنبي للعمل فيها[13]، وكل هذه الظروف لا تخدم خطط التنمية في القارة بل بالعكس فهي تعمل على تدني المستوى الاقتصادي للقارة.

كما زادت العوامل الخارجية خطرها على القارة بواسطة التهميش الذي تتعرض له بين القارات الأخرى، حيث استمر هبوط نصيب القارة في التجارة العالمية وفقاً لتقارير منظمة التجارة العالمية، حيث وصل إلى 2٪، بينما يقدر نصيب القارة الآسيوية بحوالي 17٪، ونصيب دول أمريكا اللاتينية 5٪، كما انخفضت نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي، حيث لا يتعدى 1.5٪[14] من هذه الاستثمارات، والجدير بالذكر أن القارة تعتمد على التجارة التي تشكل نسبة 60٪ من دخلها، وعليه يجب اتخاذ قرار الحمائية، كما جاء في ملتقى القمة الأفريقية الحالي بمدينة سرت في ليبيا 2009م، والتي أكد المشاركون فيه ضرورة الاستثمار

12- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، نفس المرجع السابق، ص182.

13- مايكل هولمان، أفريقيا... معوقات التنمية في قارة ينخرها الفساد، عن الموقع الإلكتروني www. iraqcp. org

14- هالة جمال ثابت، الفقر في أفريقيا خصوصيته وإستراتيجية اختزاله، نفس المرجع السابق.

في الزراعة لتحقيق التنمية والأمن الغذائي، وكان ذلك عنوان لهذه القمة.

ومن الأمور المطمئنة قليلاً أن كل الدول الأفريقية في كل المحافل الدولية هي بصدد التواجد الدائم، وعرض كل هذه المعوقات، إلا أن التغلب عليها لا يتأتى إلا بقدرة الأفارقة أنفسهم، والعمل الجماعي لتحقيق أهدافاً ليست مستحيلة، ومنها التغلب على هذه العوائق التي تواجه عمليات التنمية داخل القارة، مما يتطلب رؤية جديدة وتفكير بنمط علمي للتخلص من المديونية، وذلك من خلال إعادة توجيه الإنفاق والتركيز على البنية التحتية، وتغيير الظروف المواتية للاقتصاد والتغلب على البيروقراطية، ومحاربة الفقر بدل من الحروب الداخلية، والنظر في العجز في الميزانيات، وخلق فرص عمل لأبناء القارة.

ونتيجة للظروف الاقتصادية الحالية في العالم، ينبغي على الدول الأفريقية أن تتحد اقتصادياً، وتشكل فضاءً واحداً، وذلك لمقاومة الأزمات العالمية والتي تتأثر بها الدول الفقيرة قبل غيرها، كذلك محاولة تطبيق مبدأ الشراكة من أجل تحقيق التنمية من خلال دعم الاستثمارات في الزراعة والصحة والتعليم، وترشيد الموارد المحلية بشكل متوازن لصالح الأفارقة وضرورة التنويع في اقتصاديات القارة وزيادة مصادرها، والتركيز على الزراعة لتوفير الغذاء، وترشيد المعونات الخارجية المخصصة للتنمية من المنظمات الدولية من أجل مواجهة التحديات المختلفة، وعدم الاعتماد على المساعدات والمعونات في المستقبل.

إضافة إلى تضافر الجهود استناداً إلى اتفاقية كوبن هاجن في مكافحة التغير المناخي، وتطبيق نظام الإنذار المبكر للكوارث الطبيعية المدمرة للزراعة والتنمية بصفة عامة، وكذلك الوصول إلى تحقيق الأمن ونبذ العنف وتحقيق المصالحات بين وداخل الدول الأفريقية لحل النزاعات والمشاكل الحالية مثلاً 2009م في السودان والصومال وموريتانيا وجزر القمر، وأعمال القرصنة في المحيط الهندي التي ترتبت على عدم الاستقرار في القرن الأفريقي والتدخلات الأجنبية في هذه المنطقة الحيوية.

كما أن قمة سرت تطرقت إلى مجمل هذه المشاكل ومنها تحقيق التنمية والأمن جنوب السودان وفي دارفور، والإشارة إلى اتفاق السلام الموقع في أبوجا

2006م بهذا الخصوص، وجهود الوساطة بين تشاد والسودان، كما تطرق هذا الملتقى الأفريقي في سرت 2009م إلى تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد، والذي يعتبر من أولويات التنمية في القارة، وبناءً على ذلك فإن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة لا يتأتى إلا بتحقيق الأمن والاستقرار ومكافحة الجهل والفساد والمرض والنهوض بالخدمات الصحية والتعليم وحقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في جميع أرجاء القارة الأفريقية.

المراجع

1. صلاح الدين الشامي، التنمية الجغرافية دعامة التخطيط، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000م، ط(2).
2. منظمة الوحدة الإفريقية، خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لإفريقيا 1980-2000م، عن الموقع الالكتروني: www. moqatel. com
3. توفيق المسطر، المستقبل البيئي للقارة الإفريقية، الهيئة العامة للبيئة، مجلة البيئة، العدد (23)، 2004م، طرابلس.
4. محمود أبو العينين، الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2001م.
5. جودة حسنين جودة، جغرافية إفريقيا الإقليمية، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.
6. نجاح قدور، إفريقيا وإستراتيجية مكافحة التصحر في ظل الاتحاد الإفريقي، مجلة دراسات، طرابلس، العدد (12)، 2003م.
7. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية في إفريقيا وتحدياتها في القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات، طرابلس، العدد (10)، 2002م.
8. منصور محمد الكيخيا، المتغيرات السكانية والتنمية، وقائع المؤتمر الوطني حول السكان والتنمية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق 21-2004/11/22م، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، مجمرعة النيل العربية، القاهرة، تحرير سالم أبو عائشة، ميلاد سعد ميلاد.
9. عبد القادر المحيشي وآخرون، جغرافية القارة الإفريقية وجزرها، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، 2000م، ط (1).
10. هالة جمال تابته الفقر في إفريقيا خصوصيته وإستراتيجيته واختزاله، مجلة قراءات افريقية، العدد (2)، 2005م، عن الموقع الالكتروني: www. albayan. magazine. com
11. خالد إبراهيم المحجوبي، العوائق التنموية في القارة الإفريقية تشخيص وعلاج، عن الموقع الالكتروني: www. green book studies. com

12. مايكل هولمان، إفريقيا... معوقات التنمية في قارة ينخرها الفساد، عن الموقع الالكتروني: www. iraqep. org